

التجربة السياسية الكوردية وإقامة المؤسسات الحكومية

مفاوضات الحكم الذاتي وبغداد ونتائجها

بعد صدر القرار الدولي 688 الذي أدان بصورة واضحة القمع الذي يتعرض له السكان في العراق بوقف القمع الذي يتعرض له المدينون ، كما دعي إلى الاستعداد لإقامة حوار مفتوح من اجل احترام الحقوق الاساسية لجميع المواطنين ... بعد ذلك قام النظام العراقي بوقف حملتها العسكرية في كوردستان وأبدى استعداده للدخول في مفاوضات مع القيادة الكوردية وان كل شي قابل للمناقشة إلا الانفصال .

في النصف من نيسان / 1991 ذهب وقد مشترك من الجهة الكوردستانية آلة بغداد برئاسة السيد جلال الطالباني الذي قابلهم صدام حسين بجمرة شديدة وعانقهم وأكدهم استعداده مسعود البارزاني مع مشروع كامل حول الحكم الذاتي وف التصور الكوردي ومستند إلى حد كبير كل الثقافية 11 / آذار / 1970 مع إضافة المسائل المشجده مثل الفاء القوانين الاستثنائية حول التعريب وإعادة المرحلين والمفقودين وتحديد حدود كوردستان بما فيها مدينة كركوك وخائفين ، بالإضافة وكان الرئيس العراقي قد عرض كل القيادة الكوردية مشكلاً موسعاً من الحكمة الذاتي وتمثيلاً أكبر في الحكومية المركزية وفي أجهزة اتخاذ القرارات ، وكذلك إجراء انتخابات عامة وحررة (29) وكانت المفاوضات تناولت المحاور الأربعة التالية :

*تطبيع الأوضاع في كوردستان

*قانون الحكم الذاتي لكوردستان

*تحديد الحدود للمنطقة المتمتعة بالحكمة الذاتي

*تطبيق الديمقراطية في العراق

وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن النقطة الأولى والمتعلقة بإعادة المهجرين والمشردين إلى قراهم ومدنهم وإعادة أعمارها وكذلك إطلاق سراح السجناء وإصدار عفو شامل عن المشاركين في الانتفاضة.

كما تم الاتفاق كل مشروع الحكم الذاتي الإداري الذي عرضة الحكومة على أساس انه مشروع لتطور الحكمة الذاتي الذي أعلنته الحكومة العراقية عام 1974 في طرف واحد. أما مسألة الأخيرة التي ظهر بشأنها الخلاف، فكانت تحديد حدود والمنطقة المشمولة بالحكمة الذاتي. حيث أحر الجانب الحكومي على أبقاء مدينة كركوك خارج نظافة تلك المنطقة بالإضافة إلى مدن سنحار وجا فين ومتدلي باعتبارها مدن حدودية صيوية ...

ومع إطالة أقد المفاوضات ظهرت بواد الخلاف بين القيادة الكوردية فقد ما لن قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى توقيع مسودة الاتفاق مع بغداد وإعلانه وتأجيل النظر في المسال الأخرى وخاصة مسألة

كركوك وحجتها في ذلك كانت مساعدة الشعب الكوردي للتخلص من آثار الظروف القاسية التي مرت عليه في السنوات السابقة وخاصة النزوح الجمالي الأخير . إضافة إلى زعزعة ثقتها بالدعم الخارجي بعدما سمحت الدول الغربية لقوات صدام حسين لشن هجومها على كوردستان وإعادة احتلال مدنها وتشريد سكانها . لذلك فيدلّ من جعل الحركة الكوردية أداة لتنفيذ مخططات الأجنبية ، ينبغي التوصل إلى اتفاق مدفع الحكومة العراقية يليي الحد الأدنى من خطاب الشعب الكوردي-

وتد عارض بعض أحزاب الجهة الكوردستانية هذا الاتجاه بشدة خاصة الاتحاد الوطني الكوردستاني وعلى اثر ذلك انقسمت الجهة الكوردستانية على نفسها ، الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة السيد مسعود البارزاني بيد استمرار المفاوضات لعدم وضوح الرؤية على الصعيد العالمي وشدة المأساة الاقتصادية والإنسانية التي يعيشها الشعب الكوردي ، وعلى ألوان الأخر الأتي والوطني الكوردستاني بقيادة السيد جلال الطالباني ومعه الأحزاب الأخرى تطالب بقطع المفاوضات التي النتيجة لها وتمتع جهة المعارضة العراقية أن القيادة الكوردية كانت ظروف صعبة بسبب وضع المرحلة : حرب واتفاقه ونزوح جمالي ولم تكن مجتمعة من مكان واحد يحمها بسهولة مشتركة . وعندما التقى قادة الجهة يحاول نهاية شهر حزيران / 1991 أنت بغداد قد زادت خطبها تشمل تسليم كافة الأسلحة الثقيلة وإغلاقه محطات الإذاعة التابعة للجهة الكوردستانية وقطع كافة العلاقات الخارجية وكذلك أجهزة الأمن الاستخبارات والمخابرات وغيرها من وافقه السيد مسعود البارزاني على رأي الأكثرية بأنه ينبغي رفض هذه المطالب وكان اختلاف وجهات النظر بين جانبي الجهة الكوردستانية كبيراً لدرجة كاد أن يصل إلى حدوث أزمة حقيقة بينها في صيف عام 1991 . إلا أن بعض الأحداث قد وقعت خلال تلك آذت إلى تحقيق هذه الأزمة وتصديق فجوة الاختلاف بين أطراف لكوردستانية (30) .

مع كل ذلك استمرت المفاوضات بين الجهة الكوردستانية الجانب الحكومي لعدة أشهر ، ورفعت في تلك الفترة بعض الأحداث والتطورات أثرت على الأوضاع في الكوردستان وعلى عملية التفاوض مع الحكومة وهذه الأحداث هي :

أولاً عودة اللاهجين والمشردين إلى ديارهم نتيجة الاستمرار وقف إطلاق النار واستمرار المفاوضات بين الجانب الكوردي وبغداد والمستهلالات التي قدمتها الحكومة العراقية بدا اللاجئون والمشردون م تركيا وإيران والمناطق الحدودية بالعودة إلى ديارهم والمدن والقصبات الكوردية . وكان لهذه العودة الجماعية والسريعة كحوالي مليون شخص اثر كبير على رفع الروح المعنوية لدى الشعب الكوردي المختلفة .

ثانياً: حدث انتشارات مع القوات الحكومية وانسحابها المدن الكوردية : لتواجد القوات العراقية وبكثافة خاصة مدينتي اربيل أو سليمانية وانتشار نقاط التفتيس على الشوارع ومدخل المدن والحقيقة هويات المواطنين ، م نفس الوقت قد أجد بيد من أفراد الشمركة بأسلحتهم داخل هذه المدن أدت إلى ش نوع من التوتر والمضايقات ، ثم تطورات إلى حدوث اشتباكات متفرقة وتجريد الجنود من أسلحتهم وقتل آخرين

تكررت مثل هذه الاشتباكات والمعارك أحيانا من مدن اربيل والسليمانية وفي محيط كفري وكربلاء. هذه لحوادث كانت الحكومة العراقية بسحب قواتها من اربيل والسليمانية ومدن والقصبات تابع لها كما سميت معها دوائر الأمن والاستخبارات ، وأما من خط دفاعياً شمال شرق موصل وكركوك ولولاء والسبب كان يعود إلى أن الحكومة العراقية كانت مقيدة بقرار مجلس الأمن / 688 الذي يمنع استخدام القوة العسكرية عند الكورد وكانت الطائرات التابع للتحالف الدولي مرابطة في تركيا ضمن عملية المطرقة المرفوعة كحماية الشعب الكوردي .

ثالثاً: سحب الدوار والهيئات الحكومية من كردستان : بتاريخ 23 / 10 / 1991 قامت الحكومة العراقية بسحب الدوائر والإدارات الحكومية من اربيل والسليمانية ودهوك باستثناء دوائر الصحة والماء والكهرباء والجامعة والدوار المتعلقة بتوزيع المواد التموينية . وطلبت من الموظفين من تلك المحافظات الالتحاقه بوظائفهم مدينة إل موصل وكركوك وبررت الحكومة قرارها هذا مدم قدرة المواطنين الحكوميين أداء معاملهم وواجباتهم بسبب التدخل التزامه للأحزاب الكوردية والبيشمركة في شؤونهم لا الغالية الضمن من الموظفين والمعلمين والشرطة والقضاة ظلوا مستمرين من أداء واجباتهم بررة اعتيادية رغم قيام الحكومة بقطع رواتبهم وقد ايدى أبناء كردستان تفانيهم وإخلافهم في سبيل إنجاح نعمامهم وواجباتهم وكانوا فعلاً مثلاً رائعاً للوطنية والشعور بالمسؤولية في تلك الحيرة التي مرت بتا كردستان .

رابعاً: رفض حصار اقتصادي على كردستان : قام النظام العراقي بوضع كردستان تحت الحصار وذلك بعد سحب قواته إلى ما وراء الخط الدفاعي ، بأحكام حصار اقتصادي بشكل تدريجي حتى يتجذب مواجهة مباشرة مع الأمم المتحدة . وبذلك أصبحت مناطقه كردستان الخارجة عن سلطة النظام العراقي خاضعاً لحصار مزدوج ، الأول مأؤضة مجلس الأمن الدولي على العراق بعد عزز الكويت والشني الحصار الذي فرضه الحكومة العراقية وكان هدف النظام من هذه الأحداث الضغط على قيادة الكوردية وإجبارها على توقيع اتفاقه معها وفقه الشروط التي يريدها كما وكان بهدن كذلك إلى جعل الحياة في تلك المفاوضات صعبة للغاية كما ثدي إلى أحداث حالة من الفوضى والاستياء ويضطر السكان إلى المطالبة بعودة الحكومة إلى كردستان .

وفعلاً ترك هذا الحصار أثار آسية على وضاع المعاشية للسكان خاصة إلفان الفقيرة منهم ، كما الموظفين والعمال والفلاحين والصغار والكبسة وتدهورت أمورهم لحياتية إلا أن الناس صمدوا صعوداً راعاً وفضلوا تحمل كل شيء في سبيل التمتع بالحرية الرمية وزادت نقمة الشعب على النظم الدكتاتوري وكراهيتهم تجاههم كل هذه لأحداث التي وقعت أثناء استمرار المفاوضات أدت إلى تفكير أجواء المفاوضات تدريجياً إلى إن توقفت في نهاية عام 1991 (319) أن أحداث تلك المرحلة أثبتت إن كردستان ل تحمل سلطتي معاً ، سلطة كوردية التي تستمد شرعيتها في الثورة عند النظام ومن الانتفاضة وسلطة ليمكنها العمل إلى النهاية . والنتيجة كان يجب أن نترك احداى السلطتي الساحة للاخرى وتحتفي عن الانتظام وهكذا

وجدت قيادة الجبهة الكوردستانية الشرعية التي كانت تتمتع بها الجبهة الكوردستانية أثناء الانتفاضة قد ضعفت كثيراً نتيجة الانتكاسة التي أصابت الانتفاضة والنزوع الجماعي للشعب الكوردي من جانب آخر إن المصاعب التي تعرض الإدارة والمحكمة أكبر م إن تستطيع الجبهة التي تشكل من ثمانية أحزاب ستة منها لها ضعة الفيتو قيادتها ومعالجتها ، حيث إن هناك اختلافاً واضح بين أكثرية الانتفاضة وبين الإدارة والحكمة (32) وبالرغم من كل ذلك الآن الجبهة استمرت في إدارة المناطق الكوردية الخارجية عن سلطة النظام لعدة أشهر أخرى لحين إجراء انتخابات عامة لانتخاب حكومة قات على اختيار الشعب والتخلص من الشكل لإداري الذي كان يعاني منه كوردستان منذ الانتفاضة .

المطلب الثاني

إجراء الانتخابات العامة وتشكيل حكومة أحكيم كوردستان فقد احدث قرار الحكومة العراقية سحب دوارها وفرضها حصاراً اقتصادياً على المحافظات الكوردستانية ... بالاضافة إلى سوء الأحوال المعيشة أزمة حقيقة للمجبهة أوجدت فراغاً إدارياً وقانونياً لأكثر ثلاثة ملايين من سكان فخاً حالة أقدام المجبهة الكوردستانية على إقامة إدارة مستقلة ، والغرب أيضا .. وكان من المهم ان تؤكد كافة الاحزاب الكوردية عن نواياها البقاء ضمن اطار الدولة العرقية (33) غير أن كفاح الشعب الكوردي لتيل حقوقه القومية ومساعدة لتقرير مصيره من العقود الماضية والتي توحث بالانتفاضة الشعبية ربيع / 1991 والنزوع الجماعي والتي رافقتها ظروف وموافق دولية خاصة حدو بالقرار / 988 وفرض المنطقة الامنة شمال حظ 36 ، وامكية من اغلب مناطق كوردستان والعراق .. كل هذه التطورات أوجدت حالة واقعية وجو فيها هذا الشعب نفسه المسيطر لفعلي والواقعي على القسم اكر كوردستان العراق ... وبالتالي اصبحت الجبهة الكوردستانية السلطة الفعلية في هذه المناطق واصبحت الطريقة امامها مهدة مصيرة هنا الجزء من كوردستان ، وعليه فأن هذا الامر الواقع كان يتوجب اتخاذ قرارات و اجرات لمك هذا الفراغ الاداري والسياسي ومن جهة اخرى فان اي محاولة من جانب السلطات العراقية للب هذا الوضع وتغيره من خلال أستعمال القوة المسلحة يعد مبدياً انتصالحاً للقانون الدولي العام بالاضافة الى أنتها للحماية الدولية (34) على تلك المنطقة .

قلنا ان الجبهة الكوردستانية اصبحت يلطة الامر الواقع في كوردستان المحور وكانت هذه السلطة ضرورية لتحقيقه والنظام وتسمية شؤون المواطنين في الدولى الحكومية ... فلو لم تكن الجبهة موجوداً لآخطرت الجماهير في هذه المحافظات الى اختيار سلطة لهم ... فالسلطة السياسية تعد ظاهرة اجتماعية في المقام الاولي ، لأنها لايتصور وجودها حاجة الجماعة ، كما وانه لاقيام للجماعة بدون سلطة (35) .

فالجبهة الكوردستانية على علانتها كانت تمتع بنوع من الشرعية الثورية لانها كانت كفاحاً مسلحاً ضد السلطة المركزية في بغداد من اجل الحصول على الحقوق القوية للشعب الكوردي فالكوردستان العراق وقد اتخذت قيادة الجبهة قراراً هاماً باجراء الانتخابات العامة في منافقة كوردستان الخارجة عن السلطة المركزية

في بغداد ، كوسيلة ديموقراطية للانتقال من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية والحصول على رضا الشعب تشكيل حكومة منتخبة - ولتحقيق الهدف اصدرت بتاريخ 8/نيسان/ 1992 القانون رقم (1) لسنة 1992 بانتخابه المجلس الوطني لكوردستان العراق وكذلك القانون رقم (2) لانتخاب قاد الحركة التحررية الكوردية الذي يمثل ريس الاقليم . ويرى . فاضل الزهاوي ان السبب الرئيس الذي حمل الحرية الكوردستنية على اصدار هذا القرار باجراء للانتخابات لاختيار محل بناي هو لتقرير مصير الاتفاق بين الجبهة والحكومة العراقية من قبل ذلك المجلس المنتخب باعتباره يمثل الارادة العامة للشعب الكوردي .

اذ ان المفاوضات التي كانت تجري في تلك الفترة بين الجبهة وبين الحكومة العراقية في بغداد ، قد تحضبت عن ظهور خلاف بين وجهات نظر الحزبين الاثنى والوطني الكوردستاني بعبارة السيد جلال الطالباني والحزب الديموقراطي الكوردستاني بقيادة السيد مسعود البارزاني .. وتركز الخلاف بشأن قرار مسعود الاتفاق التي كانت تعتبر الصيغة النهائية بالنسبة للجانب العراقي فقد مالت قيادة الحزب الديموقراط الكوردستاني نحو التوقيع على الاتفاقية مع ابقاء المسائل المختلف بشأنها وتعليق حطمها الى المستقبل ، في الوقت الذي كانت قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني ومعها بعض الاطراف الجبهة التعارض التوقيع على هذا المسودة لكونها لاتبلي جميع المطالب المشروعة للشعب الكوردي، وقد ادى هذا الخلال الى الرجوع الى الشعب ليقرر رأية بشأن هذا الموضوع الحساس عن طريق الاستفتاء، ولكن فكرة الاستفتاء قد اهملت وصلت معطها فكرة تشكيل برلمان منتخب وكان قصد الاساسي من انتخاب البرلمان هو لاجل الوصول الى قرار فيما اذا كان ينبغي التوقيع على مسودة الاتفاق المقترح مع بغداد أم لا.. لذلك نرى ان المادة (56) من قانون انتخابات المحلي الوطني قد اشارت الى ان من صلاحيات المجلس هو (اقرار الاتفاقيات واليت في المسائل المصيرية لشعب كوردستان العراق وتحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية) (36).

وقد حدد يوم 19/ أيار/ 1992 لاجراً الانتخابات العامة ويعتبر هذا اليوم يوماً تاريخياً بالنسبة لشعب الكوردي والحركة الديموقراطية والعراق والمنطقة . حيث قام شعب كوردستان المحررة فاذلك اليوم بانتخاب أول برلمان وفي جو ديموقراطي حر حيث تشاكين فيه الاعلام الملونة والشعارات المختلفة للقوائم المشاركة في تلك الانتخابات وقد تنامشت الاحزاب القوائم التالية علامقا في تلك الانتخابات وقد شارك الجميع بلهفة وشوق في الانتخابات المجلس الوطني الكوردستاني المئة وارتدى كثيرمن المواطنين الملابس المزرعة معلنين بذلك حثهم وسياتهم لهذ المناسبة وكانه يوم عيد.

1- قائمة حزب الديموقراطي الكوردستاني

2- قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني ومعه حزب حي كوردستان .

3- قامة الاسلامية (المؤلفة من الحركة الاسلامية في كوردستان الاسلاميين المستقلين الذين شكلوا فيها بعد الاتحاد الاسلامي الكوردستاني) .

4- قاة الحزب الاشتراك الكوردستاني (حسك) ومعه حزب الاستقلال الكوردستاني (يلول) .

5- قائمة اقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي .

6- قائمة الديمقراطيين المستقلين .

كما وتناقست القوائم المسمية التالية على المقاعد الخمسة المخصصة لهم :

1- قائمة الحركة الاشورية الديمقراطية

2- اتحاد مسيحي كردستان .

3- قائمة الكلدو اشوري الديمقراطي .

4- قائمة الديمقراطيين المسيحيين .

وقد اظهرت نتائج الانتخابات ان جميع القوائم المشاركة حصلت على شبة ادنى من النسبة القانونية لدخول البرلمان وهاي 7% من مجموع اصوات الناخبين عدا قائمتي الحزبين : الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني وقد قسمت الاصوات التي حصلت عليها تلك القوائم عن الحزبين بالتساوي وبذلك حرمت لكل الاحزاب من الحصول على اي مقعد في أول برلمان كردستان. وهذه النقطة هي احدى الماخذ المهمة التي يمكن توجيهها الى قانون الانتخابات رقم (1) سنة 1992. لان في تلك المرحلة التاريخية الحساسة والانتقالية في تاريخ الشعب الكوردي، كانت المصلحة القومية العليا تقتضي مشاركة جميع الاطراف في المجلس الوطني حتى يشترك الجميع في عمل المسؤوليات الصعبة في تلك المرحلة الانتقالية، ومن جانب اخرى البرلمان من أي صوت معارض خارج الحزبيين وعلى هذا الاساس تم تقسيم البرلمان والحكومة على الحزبيين على أساس المناصفة وايجاد صيغة (فيفتي - فيفتي) المشتوتة في كل شئ في الادارات والمؤسسات الحكومية التي تشكلت فيما بعد، وحدثت حالة من الفوضى الادارية والمناقسة الحزبية غير الصحيحة في جميع المجالات التي ادت في نهاية المطاف بعد اقل من سنتين من عمر البرلمان والحكومة الى الاقتتال الداخلي وتقسيم الاقليم والادارة الى قسمين.

وقد حصل اتفاق بين قيادة الحزبين (38) على ان يكون رئيس البرلمان من الحزب الديمقراطي الكوردستاني ورئيس مجلس الوزراء من الاتحاد الوطني الكوردستاني وكذلك تقرر تشكيل حكومة ائتلافية بمشاركة عدد من الاحزاب والفئات التي شاركت في الانتخابات ولم تحصل على نسبة الدخول في البرلمان عن طريق منهجهم عدداً من المقاعد الوزارية، باستثناء حزب كاد هي كردستان حيث حصلوا على (3) مقاعد لكلهم اشتركوا (3) لاتحاد الوطني الكوردستاني بقائمة الواحدة. وعلى هذا الاساس حصل كل الحزب الشيوعي وحزب اليكادمين والحركة الاشورية على مقاعد وزارية. أما بالنسبة للقائمة الاسلامية، فقد تمت مفاحة قيادة الحركة الاسلامية في كردستان لوحدها ، رغم انها كانت ممثلة بنسبة 50% في ذلك القائمة باتفاقه موقع بينها وبين ممثلي الاسلاميين المستعدين . حاوات قيادة الحركة الاسلامية لوحدها دون الشاورة خلفاءها الحصول على حقيبة وزارة الأوقات والشؤون الدينية ، الان طلبها رفض وعرضت عليها حقيبة وزارة العدل وبلت بها ورشحت احد اعضاءها في مكتب السياسي ، وشم وهذا المرشح وطلب منها ترشيح

شخص آخر الان قيادة الحركة اجرت على تمسكها برشحها بالرغم من ان القائمة الاسلامية ضمت اسازة جامعين مرفوعين من حملة اشهادات العليا . وبذلك ساهم الطرفات في حرمان ممثلي القامة الاسلامية في أول حكومة ديمقراطية فنتيجة في كوردستان .

اما بالنسبة قيادة الحركة التجريبية الكوردية أي (رئيس الاقليمي فلم يحصل اي من المرشحين على الاغلبية المطلقة أي (النصف + واحد) في الجولة الأول اذا عدد اصوات السيد (مسعود البارزاني و جلال الطالباني) كانا مختارين غير ان كلاً حضت على اقل من نصف مجموع اصوات الناصيين المصوتين وبذلك تأجيل هذا الموضوع انعقد أول اجتماع للمسلح الوطني الكوردستاني بتاريخ 1992/6/4 وبعد هذا التاريخ بشهد أعاف 1992/7/5 المصادفة على التشكيلة الأولى لحكمة اقليم كوردستان . وقد سارت اجتماعات المجلس الوطني الكوردستاني في عام 1992 وعام 1993 والقرارات اعتيادياً واستطاع أن يصدر عدداً من القوانين والقرارات ذات الخاصة وقفا للمعايير الديمقراطية المتعقبة في العالم اليوم ومن اهم هذه القوانين والقرارات تثير الى بعضها :

قانون مجلس الوزراء والقوانين الخاصة بوزارات حكومة الاقليم وقانون اسلطة القضائية والقوانين الخاصة بالاحزاب والمجمعيات والمطبوعات والاسلحة وغيرها . وكذلك اصدار عدد من القرارات التي تقرر استحداث جامعة دهوك وقرار اعادة فتح جامعة السليمانية ... غير أن هم هذه القرارات الاطلاق يعتبر انجازاً تاريخياً بالنسبة للمجلس الوطني الكوردستاني هو قرار اعلان الاتحاد الفدرالي رقم (22) في 1992/10/4 لتنظيم العلاقة القانونية بين سلطات الاقليم والسلطة المركزية في بغداد على أساس الفدرالية وهكذا يمكن ان نقول ان المؤسسات القائمة في كوردستان العرا بشكل اساس نظام سياسي خارجية من ناحية الدستورية والدولية فهناك سلطة تشريعية وتمثل المجلس الوطني الكوردستاني واخرى يتفيد تمثل المجلس الوزراء وسلطة قضائية متكاملة التي تشكل في مجموعها الادارة المحلية لاقليم كوردستان العراق ومن حيث الواقع تمارس السلطات الثلاث في الاقليم مهامها باستقلالية عن الاقليم وتحملت عن التزاماتها الامنية والادارية والاقتصادية تجاه الحكومة المركزية التي انسحبت عن الاقليم وتحملت عن التزاماتها الامنية والادارية والاقتصادية تجاه الشعب في هذه المناطق .. اما من الناحية القانونية فقد قام ثرلمان كوردستان باعلانه اقليمياً ضمن عراق ديمقراطي تعدي تطبيعا لحقة المشروع في توير المصير ولهذا استطاع الشعب الكوردي في هذا القسم من كوردستان العراق إقامة تجربة سياسية متواضعة على اساس الديمقراطية المرتكزة على حق شعب كوردستان العراق في المشاركة صنع القرار عن طريق ممثلة المنتخبين انتخاباً حراً عاماً ومباشراً وحرية الرأي والصحافة والتعددية الحزبية واحترام حقوق الانسان .ز بكان الأمل والانتظار من المجتمع الدولي أي يدعم هذه التجربة المتواضعة خدمة الانسانية والعدالة (39) .

المطلب الثالث

الموقف الدولي والاقليمي من هذه التطورات بالرغم من وجود المبررات التريخية والقانونية وكذلك السياسية الكافية الى تعطى الحق لشعب كوردستن العراق باجراء انتخابات العامة للانتخاب المجلس الوطني الكوردستاني وحكوم منبذثقة عنها خاصة بعد التطورات والاحداث الكبيرة التي حدثت معه وما اعفيتها من الانتفاضة الشعبية والنزوع الجماعي والحماية وسحب العراق الدوائر والامؤسسات الادارية من المحافظات الكوردية .ز من جانبآخر فان هذه الانتخاب تعتبر لاثقافية الحادى عشر من اذار / 1970 وان المجلس الوطني الكوردستاني ومجلس وزارة اقليم تعتبران امتداداً طبيعياً ومكماً للمجلس التشريعي والمجلس التنفيذي المنطقة الحكمة الكوردستان العراق .. غير أن الحكومة العراقية اعلنت عن عدم اعترافها اساساً بتلك الانتخابات واعتباها مخالفاً لدستور والقوانين العراقية النافذة .

وقد نشرت وكالات الانباء والاذاعات العالمية تقارير مفصلة عن التطورات الجارية في كوردستان العراق وعملية الانتخابات العامة .منها مانشرته اذاعة المانيا في 19/5/1992 ان ارييس العراقي صدام حسين اعتبر هذه الانتخابات غير مشروعة، كما ان ايران وتركيا تراقبان بأهتمام بالغ هذه التطورات وقد عبر القادة الاكراد عن اسفهم لموقف طهران وانقرة الراضى للانتخابات بالرغم من ان القادة الاكراد اكدوا مرارا خاصة في تلك الفترة هذه الانتخابات لاتهدف الى استقلال كوردستان وتشكيل دولة كوردية كما ان اذاعة صوت امريكا قالت في 18/5/1992 ان وزارة الخارجية الامريكية اعلنت انها لن ترسل مراقبين رسمين للاشراف على الانتخابات الكوردية في كوردستان العراق ولكنها اعربت عن التأييد لاجراء الانتخابات وفي نفس الوقت اعربت عن رفضها لقيام كيان سياسي مستقل في شمال العراق كما واعدت المتحدثة بأسم وزارة الخارجية الامريكية (ماركريت تاتوايلر) عن امل حكومتها في ان تجري الانتخابات في شمال العراق في ظل اجواء سلمية وامنة وان تؤدي الى تحسين الحياة المعيشية للسكان التركمان والاشوريين

والاكراد في شمال العراق ورحبت المتحدثة الامريكية بالضمانات التي قدمها زعماء الاكراد العراقيين بأن الغاية من هذه الانتخابات لا تمثل بشكل او بأخر خطوة نحو الانفصال (40) ومن الملاحظ ان عددا كبيرا من المراقبين الاجانب من مختلف الدول خاصة بريطانيا والمانيا وهولندا ودانمارك وامريكا وفرنسا وتركيا ولبنان وسوريا وغيرها راقبوا عملية الانتخابات في يوم 19/5/1992 بعد الانتخابات الكوردية تجنبت وكالات الاغاثة التابعة للامم المتحدة التعامل المباشر مع الادارة الرسمية والمؤسسات المعنية في كردستان من ان يفهم انه اعتراف ضمني بحكومة اقليم كردستان. وهكذا تم تجاهل حكومة الاقليم من اهم قضية واجهتها وهي اعادة تأهيل كردستان مع العلم ان حرمان الاكراد من تسلم مقاليد امورهم متناقضا مع المبادئ الاساسية للاعانة والتنمية بشكل خاص، اذا ما اخذ بنظر الاعتبار ضمانة التدمير والهدم التي تعرضت لها مناطق كردستان العراق والتي ادت الى التدمير شبه كامل للزراعة الريفية خلال اكثر من عقد من الزمن، لقد عانى الشعب الكوردي من ضعف الالتزام الدولي تجاههم، ففي المقام الاول سمح قرار الامم المتحدة بتقديم المعونة تحت اسم مذكرة التفاهم مع بغداد المجال الواسع لصدام حسين لتقويض جهود الاغاثة الدولية. وقد ترافق ذلك مع نقص حاد في التمويل لعملية اعادة التأهيل. في بداية الازمة قدم برنامج الامم المتحدة للتنمية تقريرا عرض فيه استراتيجيات طويلة ومتوسطة المدى لاعادة تأهيل كردستان بدء بتوفير الامن والغذاء وتنظيف الالغام وانعاش الاقتصاد الريفي ولكن بعد سنتين فشل برنامج الامم المتحدة للتنمية في تحقيق أي تقدم يذكر في مجال توصيات التقرير (41)

اقتنع القادة الاكراد بضرورة تحسين العلاقات مع تركيا لان تركيا هي مفتاح المستقبل لكوردستان العراق وان الحماية الدولية تكون عن طريق تركيا خاصة وان الرئيس اوزال قد ابدى رغبته في التخلي عن الميراث الكمالي المتعلق بالكورد. لهذا السبب فتح الحزبان مكاتب لهما في انقرة ولكن تركيا استغلت الوضع الكوردي في كردستان العراق للحصول منهم على المشاركة في عملية ضخمة ضد مسلحي حزب العمال الكوردستاني (pkk) في المنطقة الحدودية خلال شهري العاشر والحادي عشر من عام 1992. وكون تركيا امتنعت عن الاعتراف الشرعي بالحكومة الكوردية، فأن اعتمادها على اكراد العراق تضمن اعترافا بحقائق الامر الواقع وفعلا فقد اعطت الحكومة التركية في شهر اب /1993 للحكومة الكوردية في اربيل 13.5 مليون دولار وهو عمل يصعب ان تقوم به حكومة لاتعترف بالاخرى ولكن مع كل ذلك تعاونت تركيا مع كل من سوريا وايران في الاجتماعات الدورية للجنة المشتركة بين هذه الدول الثلاث التي كانت تعتقد عصرهم لتلك الدول بذريعة الحق على وحدة الاراضي العراقية وقد عارضت هذه الدول الاعلان الرسمي عن دولة فيدرالية في العراق (42)

هذه التطورات الاخيرة على الساحة الكوردستانية بعد عام 1991 التي ادت الى ولادة برلمان وحكومة كوردستانية منتخبة بالاضافة ما نتج في هذا الشأن من قبل المعارضة العراقية في مؤتمر فيينا في حزيران /1992 واعترافها بحق تقرير المصير للشعب الكوردي ضمن عراق ديمقراطي موحد وكذلك طرح موضوع

الدولة الفدرالية لحل المعضلة القومية في العراق، أي طرح الصيغة الدستورية الفدرالية كحل ديمقراطي للقضية الكوردية في العراق من قبل مؤتمر صلاح الدين للمعارضة العراقية في تشرين الاول /1992 هذه التطورات والاسف الشديد لم تلق موقفا ايجابيا من قبل معظم الدول العربية والاقليمية المجاورة للعراق، التي لم تكتف بمعارضتها فقط بل صارت تحيك المؤامرات والدسائس لافشالها. وهذا بالطبع كامن يتناقض مع التطلعات الديمقراطية للقوى الوطنية العراقية من عربية وكوردية وغيرها من مكونات الشعب العراقي والتي وصلت الى تبني هذه الفكرة أي فكرة الاستقرار الديمقراطي الدستوري لحل المعضلة القومية المستعصية في العراق وبلاشك فأن مثل هذه المواقف السلبية والتحركات المريبة تعتبر تدخلا فاضحا في الشؤون الداخلية للشعب العراقي للابقاء على نظام الدكتاتوري دون غيره(43) ومن الجدير بالذكر ان وزارة الخارجية كل من ايران وتركيا وسوريا عقدوا اول اجتماع لهم في 10/شباط/1993 في دمشق وبحشا التطورات التي حصلت في كوردستان العراق لانتخابات العامة واعتبروها خطوات نحو تشكيل دولة كوردية في كوردستان العراق واتفقوا على منعها واعاققتها واعادتها الى الوراء(44)